

قراءة اقتصادية وقانونية لنظام التقاعد في الجزائر

An economic and legal reading of the retirement system in Algeria

دادة صلاح الدين (*)
المركز الجامعي افلو، الجزائر
s.dada@cu-aflou.edu.dz
مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية

تاريخ الاستلام: 2023/12/27 تاريخ القبول للنشر: 2024/01/12

ملخص:

تناولت هذه الورقة البحثية موضوع نظام التقاعد في الجزائر من خلال معالجة الإشكالية الرئيسية التي تمحورت حول استمرار صندوق التقاعد الجزائري في الاعتماد على الطرق التقليدية من أجل تغطية حالات العجز، وذلك من خلال دراسة القوانين والتشريعات التي تحكم تسيير هذا المرفق وكذلك من خلال محاولة الوقوف على الأسباب الظاهرية والخفية التي تقف وراء حدوث حالة العجز، وقد تم استعمال المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في هذه البحث، وخلصت الدراسة في الأخير إلى وجوب تفعيل قرارات الإصلاحات الأخيرة ووجوب توفير بيئة ومناخ اقتصادي يكون بمثابة وعاء لاستثمار التدفقات المالية الناتجة عن الاشتراكات.

الكلمات المفتاحية:

قانون نظام التقاعد، الضمان الاجتماعي، العجز المالي، مصادر التمويل، أسواق المال

Abstract:

This paper addressed the subject of Algeria's pension system by addressing the main problems that centred on the continued reliance of

*دادة صلاح الدين.

the Algerian pension fund on traditional methods to cover disabilities by examining the laws and legislation governing the operation of this facility as well as by attempting to identify the apparent and hidden causes of disability, Descriptive and analytical approaches have been used in this research The study finally concluded that recent reform decisions must be operationalized and that an environment and economic climate must be provided as a vessel for the investment of financial flows resulting from contributions.

Keywords:

Pension System Law, Social Security, Fiscal Deficit, Sources of Finance, Money Markets

مقدمة:

نتيجة للنمو الديمغرافي وارتفاع الطلب على العمالة وظهور التعاونيات والحكومات والشركات والمؤسسات أصبح هذا العمل التكافلي تنظمه قوانين وتشريعات عن طريق إنشاء هيئات ومؤسسات تعنى بمرافقة ومتابعة الأشخاص الذين انهموا حياتهم المهنية . والجزائر على غرار هذه الدول انتهجت مجموعة من السبل والتشريعات من اجل توفير منحة للتقاعد عن طريق ما يسمى بصناديق التقاعد الاجتماعي التي يتم تعبئتها من خلال الاقتطاعات الإجبارية والاختيارية لفئة العاملين من كل شهر يتقاضونه والتي تسمى بالاشتراكات التي لا تكفي أحيانا لتغطية النفقات الناتجة عن دفع منحة التقاعد الأمر الذي جعل هذه الهيئة تشهد حالات عجز متكررة تقوم الدولة في كل الحالات بتغطيتها. إذن من خلال التوطئة السابقة يمكن طرح الإشكال التالي :

ما هي حدود استمرار (صندوق التقاعد الجزائري) في الاعتماد على الطرق التقليدية التمويلية لحالات العجز؟ وهل هناك خيارات أخرى؟

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن صياغة بعض الأسئلة الفرعية:

- 1 هل العجز المالي لصندوق التقاعد الاجتماعي ناتج عن ضعف القوانين والتشريعات ؟
- 2 هل المناخ الاقتصادي الجزائري الحالي يساعد صندوق التقاعد على استثمار وتوظيف الاشتراكات في ظل وجود سوق مالي هش؟

اهداف البحث:

يتضمن البحث مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

ابرار المهام الاساسية لصندوق التقاعد الجزائري
معرفة السبب الحقيقي حول انعدام الملاءة المالية لصندوق التقاعد الجزائري
البحث على البدائل التمويلية لهذا الصندوق خارج التدعيم المقدم من الخزينة العمومية
منهج البحث:

تم الاستعانة بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي والتاريخي باعتبارهم الأكثر ملاءمة
وانسجام في هذا النوع من الأبحاث، لأننا نحاول تتبع الإصلاحات والتغيرات التي صاحبت
قانون التقاعد في الجزائر وإعطاء التعاريف النظرية والتحليل والابعاد القانونية
والاقتصادية والاجتماعية

المبحث الأول: الإطار النظري والتشريعات التي صاحبت فترات إصلاح صندوق التقاعد الاجتماعي في الجزائر

لقد شهد قانون التقاعد الكثير من التغيرات والإصلاحات والتي تعود الى اسباب عديدة،
لعل ابرزها تغير النظام الاقتصادي في البلد، وتبني نظريات فكرية واقتصادية جديدة
بالإضافة الى عامل مطالب النقابات والجمعيات العمالية الطامحة الى تحسين هذا القانون،
والجزائر على غرار باقي دول العالم شهد قانون التقاعد بها العديد من المحطات التغيرية
والاصلاحية.

المطلب الأول: بعض التعاريف والمفاهيم المتعلقة بصندوق التقاعد الاجتماعي الفرع الأول: اهم التعاريف

هو المركز القانوني للشخص الطبيعي المتوقف عن مزاولة نشاطه المهني والمتمتع بمعاش
وذلك في حالة وذلك في حالة توفر مجموعة من الشروط القانونية (صراطي، 2022، 30).
عرفتها الموسوعة العربية

"التقاعد هو النظام تعرضه الدولة للموظفين أو عمال القطاع الخاص لتؤمن لهم
بمقتضاه المعاش أو التعويض عند العزل أو الاعتزال من الخدمة بعد مدة معينة يدفعون
خلالها أقساط محددة من رواتبهم وأجورهم لصناديق التقاعد المؤسسة لهذا الغرض". (عيسى،
2020، 15).

وكتعريف شامل يمكن القول أن التقاعد هو الحالة أو الوضعية التي تخول للعامل
الحصول على منحة دون العمل تكون نتيجة لانتهاء فترة الحياة المهنية شريطة استفاء العامل
في ذلك كل الشروط والقوانين المؤدية للحصول على منحة التقاعد التي يكون وعاءها

الاشتراكات المنتظمة التي سواءا تقتطع من الراتب مباشرة في حالة الأشخاص الأجراء أو يتم دفعها اختياريا على أقساط من طرف العمال الخواص .

الفرع الثاني: أهم المحطات التاريخية التي شهدتها صندوق التقاعد الجزائري اثناء الاحتلال

لقد عرف نظام التقاعد في الجزائر عدة مراحل اختلفت باختلاف الواقع المعاش

والتوجه الاقتصادي المعتمد والإصلاحات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى العموم سنحاول تلخيص أهم المحطات التي كانت سببا في وصول صندوق التقاعد

الاجتماعي إلى الحالة التي هو عليها اليوم. واستمدت القوانين المتعلقة بالضمان الاجتماعي

والتقاعد الاجتماعي من القوانين الفرنسية الليبرالية وذلك لان الجزائر كانت تحت وطنة

الاستعمار الغاشم وذلك للفترة (1945-1962) وهذه المرحلة عرفت بتعدد الأنظمة كون

فرنسا كانت تواجه احتجاجات كبيرة من نقابات العمل الفرنسية بضرورة إصلاح نظام

التقاعد ونتج عنها إقرار عدة أنظمة لتأمين طبقت في فرنسا كما طبقت في الجزائر (سماني، 2014،

21).

ويمكن ذكر ابرز هذه الأنظمة في العناوين التالية:

النظام الشامل العام (CAAV) :

يتولى متابعته الصندوق الوطني لتأمين عن الشيخوخة، أنشئ هذا الصندوق تزامنا مع

اندلاع حرب التحرير الوطنية

نظام خاص بأصحاب الرواتب (الموظفين - CGRA) :

يشرف على تسييره الصندوق العام الخاص بالمتقاعدين من الإدارات أنشئ سنة

(1949)

النظام الفلاحي (CNMA) :

يتعلق بالتأمين عن الأعمال التي لها طابع فلاحي ويشرف على تسييره الصندوق الوطني

للتعاون الفلاحي أنشئ سنة (1957)

نظام المناجم :

يتعلق هذا النظام بالأعمال الشاقة التي يتعرض لها ويقوم بتسييره صندوق التقاعد

لعمال المناجم أنشئ سنة 1950

نظام العمال غير الأجراء (CAVNOS):

يتعلق بالأشخاص الذين مهن حرة وحرف (التجارة، الصيد البحري، النجارة...الخ) يقومون بدفع اشتراكاتهم لدى صندوق الشيخوخة لغير الأجراء أنشئ سنة (1957)

نظام عمال قطاع الكهرباء :

وهو صندوق يتكفل بنظام التأمين لعمال الغاز والكهرباء ويسمى بصندوق قطاع

الكهرباء

نظام قطاع عمال السكك الحديدية:

يسيره صندوق التقاعد للسكك الحديدية

نظام عمال البحر (EPSGM):

يقوم بتسييره صندوق التقاعد لعمال البحر.

والملاحظ في هذه الفترة انه بالرغم من وجود العديد من الصناديق ووجود عدد كبير من العمال الجزائريين في هذه القطاعات إلا أن المستعمر كان كعادته يتعمد سياسة التهميش والإقصاء والتمييز في المعاملة ما بين الجزائريين والمعمرين فنجد أن فئة قليلة هي التي كانت مسجلة في هذه الصناديق في حين كل المعمرين استفادوا من تأمينات، ولذلك نقول أن هذا النظام جاء لخدم المعمرين ففي ظل انتشار المرض والأوبئة والمجاعة بسبب الاستعمار إلا أن التعويضات العلاجية والأدوية كانت من حق المستعمر الفرنسي فقط ومنه نقول أن نظام التأمين في هذه المرحلة للجزائر كان محتشما جدا (محدد، 2018، 72).

الفرع الثالث: فترة ما بعد الاستعمار

الملاحظ على هذه المرحلة هو استمرار نفس النمط بالطريقة التي كان يعمل بها المستعمر وذلك من حيث تقسيم الوظائف حسب القطاعات وجعل كل نظام تحت اسم وينتمي لهيئة معينة والجدول أدناه يبين تقسيم هذه الأنظمة سواء حسب الجهة الموكلة لها تسيير القطاع أو حسب الصناديق المسيرة لنوع النظام المتبع وذلك من تاريخ الاستقلال إلى غاية 30/مارس 1983 (اقاسم، 2015، 8).

ويمكننا تبين الأنظمة التي كانت معتمدة من خلال تبويبها حتى يسهل للقارئ ملاحظة التعدد في الصناديق والوصاية التي كانت تقوم بتسيير هذه الصناديق

الجدول رقم (01): تعداد الأنظمة الموجودة إلى غاية (1983)

الوصاية	الأنظمة المتواجدة لغاية 1983/03/30	عدد المؤمنين
كتابة الدولة للشؤون الاجتماعية	❖ النظام العام	1896000
	✓ الصناديق الجهوية	402000
	✓ صندوق الشيخوخة	32000
	✓ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	50018
	❖ نظام الموظفين	23000
	❖ نظام المناجم	18000
	❖ نظام عمال البحر	000326
	❖ نظام عمال قطاع الكهرباء	15000
	❖ نظام عمال السكك الحديدية	18000
	❖ نظام غير الأجراء (غير الفلاحين)	
	❖ الهجرة	
وزارة الفلاحة والثورة الزراعية	النظام الفلاحي	466000
وزارة المالية	الصندوق العام لمقاعد (يسير تقاعد الموظفين)	
العدد الإجمالي للمؤمنين المقيمين		3181500

Source: Omar hadjene, **problématique du système de retraite en Algérie**, thèse de doctorat en sciences économiques université d'Alger 3, 2012, page 07

الفرع الرابع: فترة القانون (83-12) قانون إصلاح نظام الضمان والتقاعد الجزائري
 جاء هذا القانون تماشيا مع المتغيرات الاقتصادية حتى يستطيع مرافقة النظام الاقتصادي المتبع (النظام الاشتراكي الذي يعني الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتسيير الحكومي للمؤسسات العمومية... الخ) وقد عالج هذا القانون مشكل تعدد الأنظمة فننتقل

من النظام المركب من عدة صناديق إلى النظام الموحد وكذلك محاولة توحيد الامتيازات والتمويل، لقد تم الشروع في إعداد هذا القانون منذ سنة (1980) وتم الانتهاء منه في سنة (1983).

واهم المبادئ التي حرص هذا القانون على احترامها هي:
مبدأ التعميم:

يقصد ب هان كل العمال لهم الحق في الحصول على الضمان الاجتماعي باختلاف قطاعاتهم وباختلاف رواتبهم (المعوقين المسنين البطالين)
مبدأ التوحيد :

وذلك من خلال توحيد الأنظمة المتبعة في عملية الاشتراك وكذلك إجراءات الحصول على التقاعد وكذلك في ما يتعلق بالامتيازات وطرق التمويل.
مبدأ إشراك ممثلي العمال في التسيير:

فتح هذا القانون المجال لممثلي ونقابات العمال من اجل المشاركة وإبداء الرأي في كل ما يتعلق بالتعديلات أو الإضافات التي يعول عليها هذا الجهاز لأنها في الأخير تمس العامل بالدرجة الأولى (محدد، 2018، 72).

4 لقد تم تنظيم هذه المبادئ من خلال إصدار خمس قوانين :

أصبحت هذه القوانين سارية المفعول العمل ابتداء من جانفي (1984) وما ميز هذا القانون هو التضامن ما بين المشتركين في الصندوق لان باشتراكات عامل اليوم نستطيع تسديد منحة التقاعد لمن انتهت حياته المهنية وباشتراك جيل آخر نستطيع ضمان تسديد منحة العامل الذي اشترك سابقا وهكذا تتواصل العامل وهذه القوانين هي:

قانون (83-11) يتعلق بقانون التأمينات الاجتماعية

قانون (83-12) يتعلق بالتقاعد

قانون (83-13) يتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية

قانون (83-14) يتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي

قانون (83-15) يتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي. (Henry , 1981, 277)

مع ملاحظة انه هناك قوانين أخرى جاءت بناء على الظروف والتغيرات والمستجدات

الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر نذكر منها :

الأمر (94-10) يتعلق بالتقاعد المسبق

الأمر (97-13) يتعلق بالتقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن

الأمر (99-03) معدل ومتمم

الأمر (16-15) القانون الأخير الذي اسقط بعض أنواع التقاعد.

إن هذه التعديلات المتكررة جاءت لتغذي بعض النقائص الواردة ولكن إذا نظرنا إلى الأمران (94-10) و (97-13) فنلاحظ أنهما قد وضعا عكس هدف صندوق التقاعد الذي يسعى إلى ضمان التغطية المالية لكل الأجيال .

وقد انبثق على التعديلات كذلك توحيد انتماء هذه الصناديق إلى وصاية واحدة وهي وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي (Klauss & NORMAN, 2009, 243).

المطلب الثاني: أنواع صيغ التقاعد في الجزائر

اعتمدت الجزائر عدة صيغ للتقاعد ويكون التمييز بين هذه الصيغ إما بناء على الجنس (ذكر أو أنثى) وإما بناء على طبيعة النشاط الذي يقوم به العامل فهناك الوظائف الشاقة وإما على الرمزية كالمجاهدين و الأشخاص الذين تقلدوا مناصب عليا في الوطن ، ويكمن ذكر بعض أنواع هذه الصيغ كما يلي:

الفرع الأول: التقاعد العادي

يختلف شرط اعتماد هذا النوع من التقاعد من دولة إلى أخرى وذلك حسب النمو الديمغرافي ونسبة الشباب داخل المجتمع بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية ومعدلات البطالة ونسب التضخم.

ففي هذا النوع حددت الجزائر (60) سنة بالنسبة للرجل و (55) بالنسبة للمرأة هذا لما يكون الانتساب تابع لصندوق الضمان الاجتماعي للأجراء (احمية، 1998، 37).

أما في حالة صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء فتكون مدة (65) سنة للرجل و(60) للمرأة (رسمية، 1996، 24)

المرأة العاملة :

تحصل المرأة مقابل كل ولد تقوم بتربيته على إعفاء قدره سنة من سن التقاعد مثال : عاملة ربّت (03) أولاد تستفيد من إعفاء قدره (03) سنوات فيمكنها التقاعد في سن (52) وذلك بطرح (03) سنوات من العمر الكلي أي : 55 سنة-3 سنوات=(52 سنة)

العامل الذي يشغل منصب عمل يتميز بظروف على قدر خاص من الضرر:

يستفيد أصحاب هذا النوع من المهنة من تخفيض في سن العمل يصل إلى (05) سنوات مثل عمال المناجم (الرسمية، انظر المادة (7) من القانون رقم (83-12) المتعلق بالتقاعد، 2003، 41).

المجاهدين:

عامل قانون التقاعد المجاهدين معاملة خاصة وذلك لرمزية العمل الذي قاموا به فيستفيد المجاهد من مدة إعفاء (05) سنوات وتخفيض إضافي قدره سنة واحدة على كل نسبة 10 % من العجز جراء حرب التحرير، وتخفيض ب (06) أشهر عن كل قسط نسبته 5 % من العجز ويمكن للمجاهد الاستفادة من معاش تقاعدي بنسبة 100 % والدولة تتحمل 20 % الإضافية كما يمكنه الاستفادة من ضعف المدة التي قضائها في النضال (الرسمية، المؤرخ في 31 أوت 1963 المتعلق بالضمان الاجتماعي للمجاهدين، 1963، 483).

مثال :

نفترض أن مجاهد يبلغ من العمر (49) سنة عمل في صفوف الجيش التحرير الوطني (03) سنوات وعمل كموظف لمدة (22) سنة فما هي نسبة تقاعده.

عمل في النضال لمد (03) سنوات يعني $(03) \times (02) = (06)$

$19.5\% = 3.5 \times (06)$

$55\% = (2.5) \times (22)$

إذن نسبة التقاعد هي مجموع النسبتين : $55\% + 19.5\% = 74.5\%$.

الفرع الثاني: الحالات الخاصة

ونجد فيها الاتي:

العامل المصاب بالعجز التام والنهائي عن العمل :

يسقط في هذه الحالة شرط السن ولكنه يأخذ النسبة بناء على سنوات العمل فقط بعدما تثبت شهادة الفحوصات المقدمة من طرف الطبيب المختص حالة العجز الفعلية.

الإطارات السامية والتنفيذية في الدولة :

بالنسبة لهذه الفئة لم يضع المشرع سن معين ينبغي على الإطار عمله حتى يتسنى له الحصول على التقاعد ولكن حتى يستطيع منح نفس الامتيازات لمختلف الإطارات قام بوضع شرطين هما:

الشرط الأول : أن يكون الموظف قد عمل لمدة (20) سنة كاملة

الشرط الثاني : أن يكون عمل من هذه المدة (10) سنوات كإطار سامي في الدولة
التقاعد النسبي :

يشترط فيه أن يبلغ العامل الرجل (50) سنة والمرأة العاملة (45) حتى يتسنى لهم وضع
طلب من اجل الوصول على التقاعد النسبي
أن تكون مدة سنوات العمل بالنسبة للرجل (20) سنة وبالنسبة للمرأة (15) سنة أثناء تقديم
الطلب

يطلق عليه اسم التقاعد النسبي لان العامل يتحصل على مجموع التقاعد بناء على نسبة
السنوات المقدمة (المرسوم، لتنفيذي، 2001، 51).

التقاعد المسبق:

يستفيد من هذا النوع عمال المؤسسات الاقتصادية أو المؤسسات العمومية الذين
تعرضوا لعملية التسريح من وظائفهم نتيجة إفلاس الشركات والمؤسسات أو كنتيجة لتقليص
من حجم العمالة أو في حالات الأزمات الاقتصادية والمالية.
يستفيد الأشخاص الذين فقدوا مناصبهم بصفة غير إرادية من الحصول على منحة التقاعد
قبل (10) سنوات من بلوغ السن القانونية للتقاعد إذا توفرت الشروط التالية :
بلوغ سن (50) بالنسبة للرجال وسن (45) بالنسبة للنساء
أن تكون سنوات العمل على الأقل (20) سنة
دفع اشتراكات التقاعد لمدة (10) سنوات على الأقل
إعداد قائمة بالعمال المعنيين بالتقليص من طرف المؤسسة ويصادق عليها من طرف مفتشيه
العمل المؤهلة إقليميا.
التقاعد دون اشتراط السن :

يمكن للعامل الذي أنهى مدة تصل إلى (32) سنة أن يتقدم بطلب من الحصول على
تقاعد كامل حتى وان لم يبلغ السن القانوني للتقاعد والمحدد ب (60) سنة في الحالات
العادية دون حالات الامتياز (القانون، 1996، 132).

الفرع الثالث: كيفية ومتغيرات حساب منحة التقاعد

تحسب قيمة المنحة بناء على الأجر الخاضع للاشتراكات فنقوم بضرب عدد سنوات
العمل في نسبة (2.5) والحاصل نقوم بضربه في الأجر الخاضع للاشتراك أي :

$$\text{قيمة التقاعد} = (\text{عدد سنوات العمل} \times 2.5\%) \times (\text{الاجر الخاضع للاشتراك})$$

ملاحظة:

المشروع الجزائري اعتمد على عدد (32) سنة كحد أقصى في حساب نسبة التقاعد التي لا تتجاوز 80 % وذلك لان : $32 \times 2.5 = 80\%$.

أما في ما يتعلق بالأجر الخاضع للاشتراك فلقد تطور كما هو مبين في الجدول التالي :
جدول رقم 2 : التغيرات التي شهدتها الأجر الخاضع للاشتراك على أساس المعاش

عدد الأشهر المعتمدة في احتساب نسبة التقاعد	فترة الاعتماد
24 شهرا	من 1996/08/01 إلى 1997/07/31
36 شهرا	من 1998/07/01 إلى 1999/04/30
48 شهرا	من 1999/05/01 إلى 1999/12/31
60 شهرا	من 2000/01/01 إلى غاية يومنا هذا

Source: Tarik salhi les voies de reformes du système de retraite en Algérie vers la distinction entre les attribution de l'état et de la sécurité sociale thèse de doctorat en sciences commerciales université d'Oran2
2014 page 126

لقد شهد الأجر القاعدي في الجزائر هو الأخر تغيرات متعاقبة وذلك من اجل حماية القدرة الشرائية للمواطن وضمان حد أدنى من اجر المتقاعد الذي يضمن له العيش الكريم نظرا لانخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار السلع والخدمات
و الجدول أدناه يبين القيم التي أخذها الأجر القاعدي في الجزائر عبر فترات مختلفة :
جدول رقم (03) : يبين تطور الأجر القاعدي في الجزائر من (1990 الى غاية يومنا هذا)

السنة	جانفي (1990)	جانفي (1991)	جويلية (1991)	افريل (1992)	جانفي (1994)	ماي (1998)	جانفي (1998)
الأجر القاعدي	1000 د ج	1800 د ج	2000 د ج	2500 د ج	4000 د ج	4800 د ج	5400 د ج
السنة	أول سبتمبر	أول جانفي	أول جانفي	أول جانفي	أول جانفي	أول جانفي	في يومنا هذا

	(1998)	(2001)	(2004)	(2007)	(2010)	(2012)	
الأجر القاعد ي	6000د	8000د	10000د	12000د	15000د	18000د	20000د
	ج	ج	ج	ج	ج	ج	ج

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (l'Algérie en chiffres www.ons.dz)

إن الجدول أعلاه يبين تطور قيمة الأجر القاعدي للعامل الجزائري والذي كان يقدر في سنة (1990) ب 1000 دج ليقفز في سنة (2012) إلى 18000 دج يبين من جهة الارتفاع المحسوس الرواتب والأجور والذي كان سببه ربما تحسن الوضعية المالية من فترة لأخرى وكذلك ضغط النقابات والتكتلات العمالية من جهة أخرى.

ولكن هناك سببا رئيسيا خفي وهناك تدهور قيمة العملة الوطنية جراء اعتماد سياسة تخفيض العملة من قبل البنك المركزي باملاءات من السلطة التنفيذية . ويرجع السبب في عدم تغيير الأجر القاعدي منذ سنة (2012) إلى غاية يومنا هذا إلى اعتماد الدولة سياسة التقشف بسبب الأزمة الاقتصادية جراء تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

في ما يتعلق بالنسب المعتمدة لكل سنة عمل هي الأخرى شهدت تغيرات كبيرة فترتفع لما ترتفع المداخل وتنخفض لما تتراجع المداخل والجدول الآتي يبين هذه التغيرات التي طرأت على النسبة السنوية :

الفرع الرابع: احصائيات حول النسب المتعلقة بحساب الأجر القاعدي في الجزائر
يمكن ان نتبع الاحصائيات المتعلقة بتطور ونمو الاجر القاعدي من خلال النسب الظاهرة في الجدول ادناه:

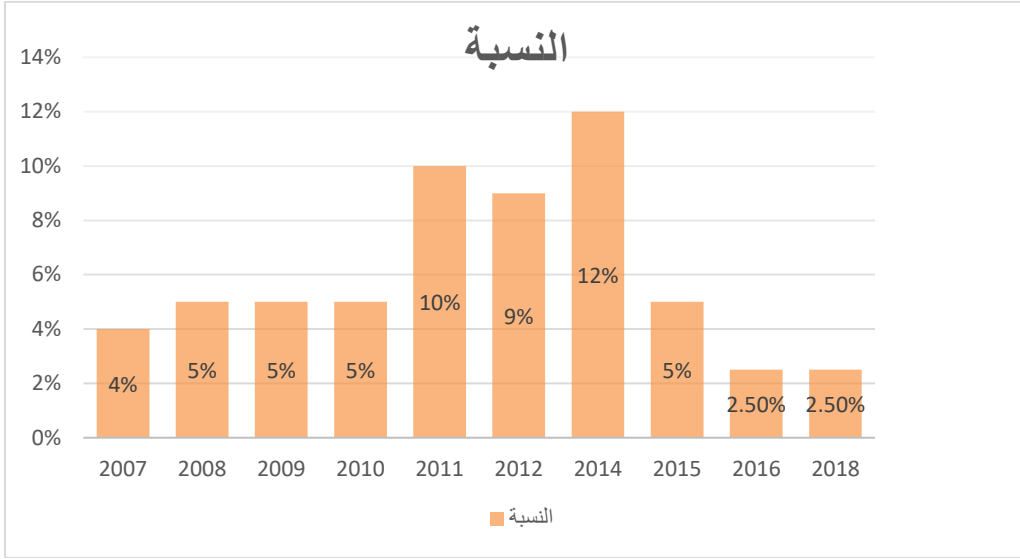
جدول رقم(04): يبين تطور النسب المتعلقة بحساب الأجر القاعدي في الجزائر

سنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2014	2015	2016	2018
نسبة	4%	5%	5%	7%	10%	9%	12%	5%	2.5%	2.5%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (l'Algérie en chiffres www.ons.dz)

وحق نستطيع ملاحظة اتجاه تغيرات النسبة المعتمدة في الجزائر عبر مختلف القوانين سنقوم بوضع الإحصائيات أعلاه في شكل منحني بياني :

الشكل رقم(01): منحني بياني يبين التغيرات في النسبة المعتمدة في حساب اجر التقاعد



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الديوان الوطني للإحصائيات إن الاهتزازات التي شهدتها هذه النسبة من فترة أخرى إنما تعكس ضعف القرارات المتخذة من قبل المؤسسات الموكلة إليها هذه العملية فهل يعقل أن تتراجع النسبة في سنة (2014) من () 12% إلى نسبة (5 % في سنة (2015).

المبحث الثاني: الأسباب الظاهرية والخفية التي أدت إلى العجز المالي في صندوق التقاعد

حاولت الجزائر توفير مناخ اقتصادي جيد عن طريق الإصلاحات التي قامت بها من توفير التحتية وسن قوانين وتشريعات والتوجه نحو الإدارة الرقمية... الخ، ولكن إذا ما قمنا بمقارنة ما أنجز مع ما انفق من أموال نجد أن اغلب المشاريع استهلكت أموال تفوق قيمتها الحقيقية بعشرات المرات، ونتج هذا عن سوء التسيير واتخاذ بعض البرامج والآليات البعد الاجتماعي أكثر منها البعد الاقتصادي .

المطلب الأول: الأسباب الظاهرية (المباشرة) التي أدت إلى عجز صندوق التقاعد في الجزائر لا يمكن تصور أن يكون هناك مشكل دون أسباب ، خاصة إذا تكرر ولذلك يتصور الباحث انه حتى يمكننا الخروج ببعض الحلول أو الاقتراحات لا بدنا من الوقوف أو تشخيص الأسباب التي أدت إلى الوصول إلى الحالة التي عليها صندوق التقاعد اليوم.

الفرع الأول: القوانين والتشريعات المطبقة :

إن المتصفح لقانون التقاعد الجزائري خاصة قيل صدور الأمر (15-16) يلاحظ انه قانون سخي بما يحتويه من ميزات ومجاملات لبعض القطاعات وبعض المناصب ولعل صيغ التقاعد المسبق والتقاعد النسبي والتقاعد دون اشتراط السن التي كانت معتمدة لأكبر دليل على ذلك ومن هنا كانت أول الأسباب التي أدت إلى عجز صندوق التقاعد وللأسف كانت استفاقة الجهات المعنية متأخرة في وضع القانون الذي اسقط الصيغ السابقة للتقاعد الذي لم تتقبله النقابات والتكتلات العمالية (فاطيمة، 2023، 184)

الفرع الثاني: تراجع عدد المشتركين :

تأثرت الجزائر جراء العشرية السوداء من ارتفاع معدلات البطالة والتي انعكست سلبا على مدا خيل صندوق التقاعد من الاشتراكات الشهرية وكذلك إفلاس وحرقت المصانع والمؤسسات نتج عنه تسريح عدد كبير من العمال وبالتالي انقطاع هذه الفئة عن دفع الاشتراكات الأمر الذي زاد من حدة عجز صندوق التقاعد الاجتماعي الجزائري .

الفرع الثالث: تأثير الصندوق بالأزمات الاقتصادية :

أي ان تراجع لمدا خيل الخزينة جراء تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية ينعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية والمالية والاجتماعية في الجزائر وذلك لكون الجزائر من بين الدول التي تربط مصيرها بهذا المورد وجعله السبيل الوحيد للحصول على مصادر التمويل ولذلك نجد أن الجزائر في الأزمة الأخيرة اعتمدت سياسة التقشف كإجراء وقائي الذي نتج عنه تلقي الخزينة صعوبة كبيرة في تخصيص اعتمادات مالية من اجل سد العجز في صندوق التقاعد.

ثم إن استمرار الأزمة سوف تؤدي إلى توجه الحكومة الجزائرية نحو المؤسسات والهيئات المالية من اجل الاستدانة الخارجية التي تنتظر مثل هذه الفرص من اجل فرض قيود وإصلاحات داخلية قد تزيد من الضغط على صندوق التقاعد الجزائري.

المطلب الثاني: الأسباب الخفية المتسببة في عجز صندوق التقاعد

الأسباب الخفية هي التي تؤثر ولكن لا نلاحظها تقنيا ولكن تدخل بصفة غير مباشرة وبصورة خفية في العملية وتكون أحيانا خارج إرادة المؤسسة، وعلى العموم يمكن تلخيص بعض الأسباب في ما يلي:

الفرع الأول: استنساخ القوانين المتعلقة بنظام التقاعد من القانون الفرنسي

لقد اعتمدت فرنسا قانون تقاعد يتمشى ومستوى العمر لدى السكان فإذا كانت أوروبا تعرف بالقارة العجوز أي أن نسبة الشيخوخة هي النسبة الأكبر فهذا معناه أن الطلب على التقاعد من قبل الشباب يستغرق وقت حتى يصلون إلى سن التقاعد وبالتالي فإن نفقات الصندوق تتزايد بوتيرة ضعيفة من سنة إلى أخرى، لكن في الجزائر الطبقة الأكبر هي طبقة الشباب ولذلك نجد أن الطلب على التقاعد يتزايد بوتيرة كبيرة من سنة إلى أخرى وهذا العامل قد يكون من الأسباب الحقيقية أو من العوامل غير المباشرة التي أدت إلى معاودة سقوط صندوق التقاعد في حالات العجز من فترة لأخرى (الصندوق الوطني للتقاعد، 2023).

الفرع الثاني: سياسة الإصدار التضخمي

إن اعتماد السلطة النقدية الجزائرية سياسة تخفيض العملة المتكررة أدى إلى انهيار قيمة تلك الأرصدة المجمدة سواء في حسابات الأفراد أو حسابات المؤسسات وانجر هذا الأمر على صندوق التقاعد الجزائري لأن الأرصدة المالية المعطلة التي كانت بحوزته في سنوات ماضية فقدت الكثير من قيمتها الحقيقية وان الاستمرار في هذه السياسات يجر الكثير من المؤسسات إلى الانهيار وإعلان حالة الإفلاس (سارة وقويدري، 2021، 91).

الفرع الثالث: ضعف الجهاز المصرفي في الجزائر

بالرغم من الإصلاحات التي شهدتها الجهاز المصرفي في الجزائر خاصة إصدار قانون النقد والقرض (90-10) إلا أنه لم يرقى لتطلعات الأفراد والمؤسسات المهتمة بهذا الجهاز فالتقييد الكلي من حرية عمل البنوك وجعله جهاز تحت تصرف وأوامر السلطة التنفيذية وترك لها هامش ضيق من أجل الاستثمار جعل من هذه الإصلاحات بدون أي معنى وجعل البنوك الجزائرية تقوم بأدوار تقليدية، في حين أن مفهوم العمل البنكي في الوقت الحاضر تطور كثيرا وأصبحنا نسمع بما يعرف بالابتكار المصرفي والصناعة المصرفية وجودة الخدمة المصرفية وكذلك مصطلح حوكمة البنوك... الخ.

كل هذه العوامل جعلت العديد من المؤسسات التي لها فائض مالي تتبنى سياسة الحذر وعدم المخاطرة من أجل وضع أموالها في شكل ودائع لأجل على غرار صندوق التقاعد الجزائري (الزهران، 2022، 186).

الفرع الرابع: عدم وجود سوق مالي كفاء :

لقد قطعت العديد من الدول العربية أشواطاً كبيرة في ما يتعلق بإنشاء وتطوير الأسواق المالية في بلدانها مثل مصر السعودية، الكويت، الإمارات... الخ. بعد ما اقتنعت هذه الدول بالدور الهام لهذه المؤسسات وما يمكن أن تقدمه للاقتصاد الوطني وما توفره كذلك من سيولة وأدوات مالية وبدائل استثمارية للمؤسسات والهيئات التي تكون لها أموال معطلة من أجل توظيفها في هذه البورصات ولكن للأسف نجد أن الجزائر قامت بمبادرات محتشمة في هذا المجال الأمر الذي جعل بورصة الجزائر تحتل المراكز الأخيرة في التصنيف العربي والإفريقي فما بالك بالتصنيف العالمي وأصبحت حتمية التمسك بالفرصة الضائعة هو القرار الغالب على سياسة صندوق التقاعد الجزائري (نبيل، 2022، 122).

خاتمة:

يمكن القول في الأخير انه بالرغم من التشريعات والقوانين والإصلاحات التي اتخذت من قبل السلطة بشأن نظام التقاعد في الجزائر إلا أنها لم تصل إلى طموحات الفئة العمالية من جهة ولم تكن لها خطط احتياطات من أجل مواجهة حالات العجز التي في اعتقاد الباحث ترجع للأسباب التالية :

أن كل التصحيحات التي شهدتها صندوق التقاعد في الجزائر اتخذت البعد الاجتماعي ولم تراعي البعد الاقتصادي .

أن صندوق التقاعد في الجزائر مثيله مثل باقي القطاعات الأخرى مرهون بالحالة المالية الداخلية المقيدة بأسعار النفط.

وكذلك من خلال مناقشتنا لأهم النقاط المتعلقة بنظام التقاعد في الجزائر والوقوف على التشريعات والقوانين وكذا الأسباب التي أدت إلى عجز صندوق التقاعد، يمكن القول أن حالة العجز المتواصل التي يعيشها صندوق التقاعد الجزائري ما هي إلا صورة فوتغرافية لحالات أخرى تعيشها بعض المؤسسات وان هذه المؤسسات في ترابطها وتواصلها مع بعضها البعض فإنها تقوم بصناعة المناخ الاقتصادي العام للدولة .

كما يمكننا الخروج ببعض الاقتراحات التي يرى الباحث أنها ستساهم في معالجة بعض هذه المشاكل :

وجوب توفر إرادة سياسية من أجل تفعيل قرارات الإصلاحات الأخيرة

الإسراع في وضع آليات وتشريعات من شأنها تقوية الجهاز المصرفي وجعله يتماشى مع بقية الأنظمة البنكية المتقدمة.

فتح حوار حقيقي مع ممثلي هيئات هذه الصناديق من أجل الوقوف وتشخيص الأسباب ومن ثم إيجاد الحلول.

وجوب توفر وعي كبير لدى ممثلي النقابات العمالية بعدم الانزلاق نحو المكاسب الحالية التي تقودنا إلى خسائر مستقبلية والتي لا تتماشى ومبادئ التنمية المستدامة

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: بالعربية

أ: الكتب

ادم عيسى جبريل، (2020) ميكانيزمات وخلفيات التسيير، الوراق للنشر والتوزيع، الشارقة.
نوال اقسام، (2015)، إصلاح نظام التقاعد في الجزائر على ضوء التغيرات الاقتصادية الحالية، ديوان المطبوعات الجامعية، المدية.

طيب سماني، (2014)، التأمين الاجتماعي في مجال الضمان الاجتماعي وفق القانون الجديد، دار الهدى، عين مليلة.

شعبون صراطي، (2022)، ابعاد القانون، شرح امثلة من القانون، المناهج للنشر والتوزيع، عين شمس، القاهرة.

سليمان احمية، (1998)، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري علاقة العمل الفردية، ديوان المطبوعات الجامعية، البليدة.

ب: الاطروحات والرسائل .

مليكة احديد، (2018)، واقع وأفاق الشركة الوطنية للتأمينات وتكاملها مع الآليات الجديدة للتقاعد في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

ج: المقالات

العجاج فاطمة الزهراء، (2022)، اشكالية السيولة الخانقة في الجزائر في ظل الازمة المالية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 5، (02)، 186 – 202.

ونوغي نبيل، (2022)، نحو عصنة وتجويد المرفق العام في الجزائر دراسة في الآليات والتحديات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 5، (02)، 122 - 139

قويدر محمد، سارة جوبر، (2021)، اثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكاردور في الجزائر (1995 - 2019)، مجلة المغربي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، (02)، 91 – 112.

قادم فاطيمة، (2023)، واقع تمويل نظام التقاعد في الجزائر، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، (02)، 184 – 197.

د: المراسيم

المرسوم، لتنفيذي، (2001)، رقم (83-671)، المؤرخ في 31 أكتوبر 1983 والمعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم (99-01) الجزائر: الجريدة الرسمية.

الجريدة الرسمية (1963)، رقم (438)، القانون رقم (63-321) الجزائر: ج. ر. العدد 06.
الجريدة الرسمية (2003)، رقم (41) انظر المادة (7) من القانون رقم (83-12) المتعلق بالتقاعد. جزائر

ه: القوانين

القرار (1996)، رقم (132)، انظر المادة (16) من القانون، (83-12) المتعلق بالتقاعد، والمعدل بالأمر (96-18)، لجزائر

القرار (83/24) انظر المادة (8) من القانون رقم (83-12) المتعلق بالتقاعد، الجزائر.

و: مواقع الانترنت

الصندوق الوطني للتقاعد ، (1990)، الاتفاقيات الدولية للقانون التقاعد. الاتفاقية الجزائرية الفرنسية في

مجال الضمان الاجتماعي. الجزائر، 13/10/2013، Récupéré sur consulté le :

<https://dz.cnr.dz>

ي: المراجع باللغة الاجنبية

Henry , T. (1981, 277). *Alexis dacquemin*,, « *Fondements d'économie Politique* , (Vol. 3eme édition). Paris: Economica.

Klauss , h., & NORMAN, .. (2009, 243, 06 /). Monetary Policy

<http://www.aensionline.com/jasr/jasr/2009/.pdf>. *Journal of Applied Sciences Research*, Issue 10, p. 243.